معهد
الجزيرة للإعلام

دليل إلى كتابة مقال الرأي

إعداد:
منار رشواني

دليل إلى
كتابة مقال الرأي

إعداد:
منار الرشواني

تحرير:
محمد خمايسة

تدقيق لغوي:
حسين العدوان

تصميم:
أحمد فتاح

جميع الحقوق محفوظة @ معهد الجزيرة للإعلام 2024

مقدمة

في 21 سبتمبر/أيلول 1970، أقدمت صحيفة «نيويورك تايمز» على خطوة غير مسبوقة ستُحدث تحولا عميقا في عالم الكتابة الصحفية، وكان ذلك بإطلاقها صفحةً مخصصةً لمقالات الرأي. طبعا، لم تكن تلك هي المرة الأولى التي تنشر فيها الصحف -الأميركية وسواها- مقالات رأي. لكن إضافة إلى تخصصها، وتوظيفها الرسوم التعبيرية (Illustrations)، فإن الاستثنائي الأهم في تلك الصفحة كان سعيها أساسا إلى استقطاب كُتّاب ليسوا من خارج فريق الصحيفة فحسب، وإنما من خارج حقل الصحافة والإعلام ككل، حتى غدت مع مرور الوقت مساحة متاحة «لكل صاحب رأي»، إلى الحد الذي ذهب فيه بعض الباحثين إلى عدّها الشكل الأول للمدونات قبل أن تظهر مع المواقع الإلكترونية[1].

وبعد مرور أكثر من نصف قرن على ظهور تلك الصفحة -التي أدى نجاحها الكبير إلى محاكاتها سريعا في صحف العالم جميعها والمواقع الإلكترونية الإعلامية لاحقا- ما يزال ثمة عدم وضوح يحيط بجوانب متعددة لمقال الرأي بالنسبة لجزء غير قليل من القراء والراغبين في إنتاج مقال كهذا، على اختلاف مشاربهم ومؤهلاتهم المعرفية. يدُلّ على ذلك -على سبيل المثال- تنظيم جامعة هارفارد فعاليات تستهدف تعريف أساتذتها بمقال الرأي والتشجيع على كتابته[2].

[1] Jerelle Kraus, All the Art That's Fit to Print (And Some That Wasn't): Inside The New York Times Op-Ed Page (New York: Columbia University Press, 2009), 1.

[2] "How to Write an Op-Ed: Getting Published in the News Media." YouTube, uploaded by Harvard University, January 13, 2017: https://www.youtube.com/watch?v=XlXJJ-85H-s

جوانب الالتباس تلك تبدأ من الأسئلة الأولى: ما مقال الرأي؟ وما الذي يميزه؟ من ثَمّ، ما أشكال الكتابة الصحفية الأخرى؟ وما أسباب أهمية مقال الرأي إلى الحد الذي يسعى معه بعض كبار الباحثين وصناع القرار وسواهم إلى كتابته؟ لكن، هل يشترط بكاتب مقال الرأي أن يكون ذا منصب أو لديه مؤهلات علمية وعملية مرموقة؟ وإن لم يكن كذلك، فمن الشخص المحتمل والمؤهل لكتابة هذا المقال؟ وما متطلبات كتابة مقال رأي مهني ومحدداته مضمونا وشكلا؟ وصولا إلى السؤال: كيف السبيل إلى ضمان نشر مقال الرأي في وسيلة إعلامية؟ هذه الأسئلة هي التي يهدف هذا الدليل إلى الإجابة عنها.

وإضافة إلى التعريف بمقال الرأي والأدوات والتقنيات الضرورية لإنتاجه ونشره، يُؤمل أن يسهم هذا الدليل أيضا في تمكين القراء عموما من مهارات تقويم مقالات الرأي، ومن ثَمّ تقرير الأخذ بآراء كُتّابها من عدمه؛ ذلك أن ثورة الاتصال سمحت لأعداد غير مسبوقة من الأشخاص بالتعبير عن آرائهم ومشاركتها على نطاق واسع من خلال المنتديات ومنصات التواصل الاجتماعي، وكذلك المواقع الإلكترونية المتخصصة، وهو ما يتم في أحيان كثيرة تحت مسمى «مقالات صحفية» أو «مقالات رأي»، رغم عدم استيفائها -بالضرورة- معايير مقال الرأي المهني. وهو ما قد يغذي -بشكل مقصود أو غير مقصود- ظاهرة «الأخبار المضلِلة» (Fake news) المتنامية حجما وخطورة.

الفصل الأول:
ماهية مقال الرأي وأهميته

بينمـا يعد مفهـوم «الحياد» أو «الموضوعيـة» -على ما يُثار بشـأن صوابـه ودقته من جـدل[3]- أحد أبرز المبـادئ الحاكمة للكتابة الصحفية بشـكل عام، يمثل المقال الصحفي -وضمنه مقـال الرأي- خروجـا صريحا عن هذا المفهـوم أو المبدأ؛ ذلك أن «المقـال» ببسـاطة «منحاز ويتوقـع أن يحمل وجهة نظر شخصية»، بخلاف القصص والتقارير الإخبارية[4].

بسـبب ذلك، تلتزم وسـائل الإعلام وضع اسم أو وسم يميز كل نص منشور فيها يندرج ضمن المقال الصحفي، ولا سيما عندما يُنشَر هذا النص خارج الصفحة أو القسم المخصصين للمقالات الصحفيـة. وإضافة إلى وسـم «الافتتاحية» و«مقـالات»، قد تُسـتخدَم مسـميات دالة أخرى، من قبيل «تعليق/تعليقات» و«رأي/آراء»، وسواها.

ما مقال الرأي؟

كما يظهر جليّا من الاسم، فإن مقال الرأي هو نص يقوم في جوهره وغايته على السـماح لكاتبـه بالتعبيـر عـن رأيـه الشخصي بشأن قضية ما، بل وتشـجيعه على ذلك[5]. وهو يتيح ذلك -عموما- اسـتنادا إلـى الحُجّـة القائمـة على الحقائق والمنطـق، أو النقد الساخر.

[3] Bill Kovach and Tom Rosenstiel, The Elements of Journalism, What Newspeople Should Know and the Public Should Expect, 4th ed. (New York: Crown, 2021).

[4] Nicholas Goldberg, “Op-Ed, explained,” Los Angeles Times, September 25, 2013 “accessed August 29, 2023”: https://www.latimes.com/news/la-oe-pages23oct23-story.html

[5] Tim Harrower, Inside Reporting: A Practical Guide to the Craft of Journalism, 3rd ed. (New York: McGraw-Hill, 2013), 134.

ورغم أن هذا التعريف ينطبق فعليا على المقال الصحفي بأشكاله كافة، فإن مقال الرأي يمثل -في الأصل على الأقل- تطويرا على المقال الصحفي أو توسعة له، بعد أن كان هذا الأخير يضم بشكل أساسي افتتاحيات الصحف ومقالات مَن يشار إليهم عادة بمسمى «كتاب صحفيون» أو «كتاب أعمدة» (Columnists). لذلك؛ فكما أن ثمّة قواسم مشتركة بين مقال الرأي بتعريفه السابق و«الافتتاحيات» و«الأعمدة»، توجد في الوقت ذاته سمات تميز كل واحد منها؛ إذ إن الافتتاحية -التي ربما تظهر بشكل يومي- جوهرُها التعبير عن «رأي» من قضية ما. لكنه رأي الصحيفة (أو الوسيلة الإعلامية) ككل، فلا تحمل -بالتالي- اسم كاتب محدد، وتتّسم عادة بكونها قصيرة نسبيا.

«الأعمدة» بدورها هي مقالات صحفية تعبر عن «رأي» هو رأي كُتّابها الذين تظهر أسماؤهم على هذه المقالات، وهم ينشرون إسهاماتهم بشكل منتظم (يوميا، أو أسبوعيا، ...)، ويكون هؤلاء الكُتابُ صحفيين عاملين في المؤسسة الإعلامية أو متعاقدين معها، لكنهم يمتلكون -كما يُفتَرَض- الحق في التعبير ضمن مقالاتهم عن آراء مخالفة لتوجهات مؤسساتهم الإعلامية بشأن قضية ما.

أما «مقالات الرأي»، فتتشابه مع «الأعمدة» حد التطابق في المعايير المهنية، وكذلك في الحجم وأماكن النشر أحيانا. ومن ثم، فإنها تحمل أيضا أسماء كُتّابها الذين قد يعبّرون بدورهم عن رأي مخالف لتوجهات المطبوعة أو المنصة الإلكترونية الناشرة. لذلك؛ تضع وسائل إعلام عبارة أن الآراء الواردة في «الأعمدة» ومقالات الرأي «لا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة أو موقفها» أو «لا تعكس وجهة نظرها» من القضية أو القضايا المطروقة في تلك المقالات.

في 5 أيلول/سبتمبر 2018، نشَرَت «نيويورك تايمز» مقال رأي بعنوان «أنا جزء من المقاومة داخل إدارة ترامب»[6]، حمل نقدا قاسيا للرئيس الأميركي آنذاك، دونالد ترامب. لكن المقال خلا من اسم كاتبه، واكتُفِيَ بالتعريف به على أنه «مسؤول رفيع في إدارة ترامب». ورغم إقرار الصحيفة بندرة ممارسة كهذه -وقد جاءت حمايةً للكاتب مع التحقق من هويته وخلفيته- فإن المقال أشعل جدلا داخل الصحف والمؤسسات الإعلامية، ولا سيما الأميركية، بشأن إمكانية وصواب نشر مقال رأي من دون اسم كاتبه أو تحت اسم مستعار[7].

[6] [Miles Taylor], "I Am Part of the Resistance Inside the Trump Administration," The New York Times, September, 5, 2018 "accessed October 3, 2023": https://www.nytimes.com/2018/09/05/opinion/trump-white-house-anonymous-resistance.html

في تشرين الأول/أكتوبر 2020، كشف مايلز تيلور، عقب أكثر من عام على استقالته من منصبه «كبير موظفي وزارة الأمن الوطني»، بأنه هو كاتب المقال.

[7] Tom Kludt, "The anonymity dilemma: New York Times rivals react to explosive op-ed," CNN Business, September 28, 2018 "accessed October 3, 2023": https://edition.cnn.com/2018/09/28/media/new-york-times-anonymous-op-ed-trump/index.html

في المقابل، فإن مقال الرأي استُدخل أصلاً على المقال الصحفي لتمكين غير العاملين في الوسيلة الإعلامية أو المتعاقدين معها من التعبير عن آرائهم. وهم، لذلك، ليسوا «كُتّابا صحفيين» بالضرورة، ولا سيما حين تتسم إسهاماتهم بعدم الانتظام؛ إذ ربما ينشُر شخص مقالا واحدا طوال حياته، أو تكون إسهاماته على فترات متباعدة، بحسب ما تقتضي الأحداث وتسمح الظروف. كما تحدد السياسةُ المالية المعتمدة في المؤسسة الإعلامية مسألةَ تقاضي هؤلاء مكافآت مالية عن مقالاتهم من عدمه.

ورغم أن «أعمدة» الكتاب المنتظمين ومقالات الرأي الأخرى تُنشَر حاليا على المواقع الإلكترونية ضمن القسم ذاته -الذي يحمل غالبا مسمى «رأي/آراء» أو «مقالات»- فإن بعض الصحف قد تعمد إلى وضع مسميات تميّز مقالات الكتاب غير المنتظمين؛ من قبيل «مقالات ضيوف» (Guest Essay) أو «آراء ضيوف» (Guest Opinions)، كما في «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، على التوالي.

مع ذلك، فإن هذا الدليل يستخدِم مسمى «مقال رأي» للإشارة إلى المقالات الصحفية ككل، بغض النظر عن الوصف المهني الدقيق لكُتّابها؛ أي سواء كانوا كُتّاب «أعمدة» (منتظمين) أو «كُتّاباً صحفيين»، أو لم يكونوا كذلك.

أهمية مقال الرأي ـ

تتمثل «الغاية الأساسية» للمقالات الصحفية- برأي جون أوكس أحد الآباء المؤسسين لصفحة «نيويورك تايمز» الخاصة بمقالات الرأي- في تمكين القراء من «طرح الأسئلة»؛ بمعنى عدم التسليم بوجهة نظر واحدة، و«كشف الزيف»[8].

بعبارة أخرى، فإن الهدف العام الأمثل لمقالات الرأي هو تنوير الجمهور وتثقيفه، من خلال ضمان اطلاعه على آراء متنوعة ومتناقضة أحيانا بشأن القضايا العامة، لتساعده في تكوين رأي وموقف بشأنها، وصولا ربما إلى الانخراط بشكل فاعل في الحياة العامة بأبعادها المختلفة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويكون ذلك، بشكل عام، من خلال تقديم تحليل وتفسير لبعض الأحداث، وتعريف القراء بشكل سلس ومبسط ببعض المسائل أو الظواهر المُهمَلة أو المستجدة أو المعقدة؛ من قبيل «الذكاء الاصطناعي» وآفاقه وتداعياته، أو التغير المناخي، على سبيل المثال.

ضمن هذا الهدف العام، تبرز مجموعة من الأهداف التي تلخّص أسباب أهمية مقال الرأي، ولا سيما:

1- جسر الفجوة بين المتخصصين والأكاديميين من جهة والجمهور من جهة أخرى، نظرًا إلى أنّ قرّاء وسائل الإعلام أكبر على نحو لا يقارن بقرّاء الأوراق البحثية الأكاديمية. ولهذه الغاية؛ تعمد جامعات أميركية مرموقة، مثل هارفرد ودوك وكولومبيا، إلى تنظيم فعاليات وإصدار نشرات وتقديم النصيحة والدعم لأعضاء هيئتها التدريسية وطلبتها لتشجيعهم على كتابة مقالات رأي وضمان نشرها في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية.

[8] Michael J. Socolow, «A Profitable Public Sphere: The Creation of the New York Times Op-Ed Page,» Journalism and Mass Communication Quarterly, vol. 87, no. 2 (2010): 283.

2- يرتبط بما سبق أن انخراط المتخصصين في مخاطبة الرأي العام يسهم بشكل فاعل في مكافحة «الأخبار المضللة»، ولا سيما تلك التي يؤدي انتشارها إلى مخاطر واسعة، كما شهدنا خلال جائحة كورونا «كوفيد-19»، وما أشيع من مخاوف بشأن اللقاحات الخاصة به.

3- يسهم مقال الرأي في إبراز قضايا مُهمَلة أو منسيّة تماما من قبل وسائل الإعلام رغم أهميتها؛ ربما بسبب ضغوط العمل أو غياب المتخصصين والمعنيين. وبذلك، يكون هذا المقال فرصة لإيصال أصوات المتأثرين بتلك القضايا أو ممثليهم، ولا سيما أولئك المنتمون إلى فئات مهمشة؛ من مثل العمالة غير المنظمة أو المحميّة قانونيا، واللاجئين والمهاجرين غير النظاميين.

4- يسهم مقال الرأي في إيصال أصوات الفئات المختلفة في المجتمع، ولا يقتصر على الفئات المهمشة فقط، بل قد يؤدي مقال الرأي أيضا -وبشكل غير مباشر- إلى التعبير عن آراء ومشاعر فئات وأفراد غير مهمشين، ولكنهم لا يمتلكون القدرة على التعبير عن وجهات نظرهم. ومن ثمّ، فإن أحد ردود الفعل الدالة على نجاح مقال ما -كما يذهب الكاتب الصحفي الأميركي توماس فريدمان- هو قول قارئ ما: «لقد قلت ما أشعر به تماما لكني لم أعرف كيف أعبر عنه»[9].

5- قد تكون مقالات الرأي مؤشرا مهما على مستوى الحريات العامة، ومنها الحريات الصحفية؛ وذلك من خلال ملاحظة مدى التنوع في الآراء المنشورة بشأن قضية ما، ولا سيما عندما تكون قضية تحتمل الجدل ووجهات النظر المختلفة.

6- تتبُّع مضمون مقالات الرأي -والمقالات الصحفية عموما- قد يشكل في بلد يتمتع بمستوى من الحرية والانفتاح مقياسا أوليا لتوجهات الرأي العام بشأن مسألة ما.

7- يضاف إلى ما سبق أن إفساح المجال لآراءٍ معارِضَة لهوية المؤسسة الإعلامية وميولها وتوجهاتها العامة يسهم في توسيع جمهورها؛ من خلال استقطاب قرّاء ومشترِكين من خارج القاعدة التقليدية أو المتوقَّعة، وهو ما قد ينعكس إيجابا على العائد المعنوي والمادي للمؤسسة، إضافة إلى إسهامه في خلق نوع من التوازن والموضوعية -ولو على المدى المتوسط والبعيد- في التغطيات الإعلامية.

في العام 1917، وفي خضم الحرب العالمية الأولى، تلقى الرئيس الأميركي وودرو ويلسون توصية من مساعده الخاص جوزيف باتريك تومولتي، فحواها أنه إذا قررت الولايات المتحدة إعلان الحرب على ألمانيا، فإن دافع ذلك يجب أن يكون قضية بين الطرفين مباشرة، من دون ارتباط بأهداف الحلفاء (بريطانيا وفرنسا خصوصا)؛ إذ «لا يجدر الطلب من الأميركيين الموت لأجل قضايا الآخرين». وقد بنى تومولتي نصيحته تلك على المقالات الصحفية المنشورة في الصحف الأميركية آنذاك[10].

[9] "Thomas Friedman: Lessons Learned After 20 Years of Writing Columns." YouTube, uploaded by Stanford Graduate School of Business, March 18, 2014: https://www.youtube.com/watch?v=dxXx3XvNVWA

[10] David Fromkin, A Peace to End All Peace (New York: Owl Books, 2001), 255.

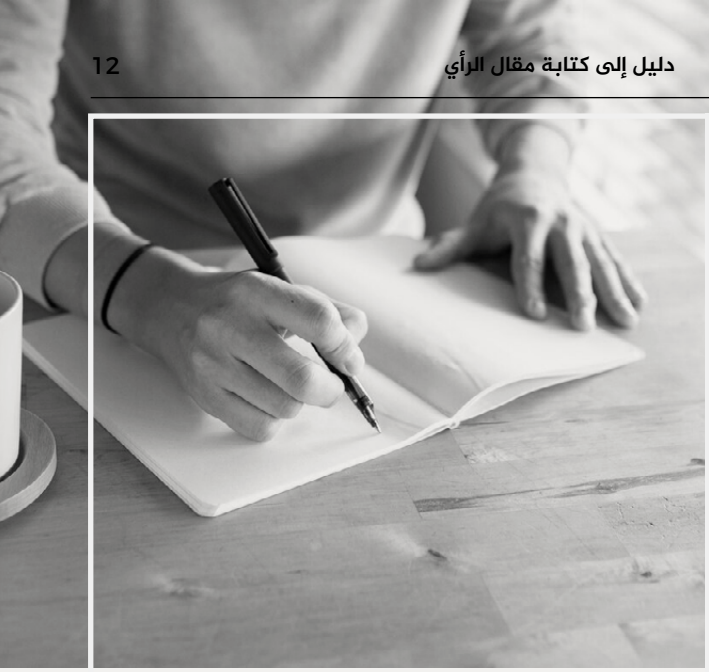

ما موضوعات مقال الرأي؟

كما يظهر من الأهداف السابقة المتوخاة من مقال الرأي، فإن مضمونه قد يشمل، ببساطة، كل الموضوعات التي يمكن التفكير فيها، ما دام النص مستوفيا معايير مقال الرأي المهنية. ومن ثَمّ، فإنه إضافة إلى الموضوعات السياسية المحلية والخارجية التي تبدو مهيمنة على وسائل الإعلام -ولا سيما العربية منها- فإن موضوعات مقال الرأي تشمل: الاقتصاد، والثقافة والفنون، والعلوم (من طب، وهندسة، واتصالات، وسواها)، والرياضة، والأمور الحياتية والمعيشية اليومية.

وبسبب هذا التنوع، تُنشَر مقالات الرأي أحيانا كثيرة خارج الصفحة أو الصفحات والأقسام (في حالة المواقع الإلكترونية) المخصصة لمقالات الرأي؛ إذ ربما تظهر مقالات الرأي المتعلقة بالقضايا المحلية على صفحات الأخبار المحلية. وكذلك الحال بشأن مقالات الرأي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والحياتية، التي قد تظهر على الصفحات ذات العلاقة.

وإضافة إلى الموضوعات العلمية والجادة المندرجة ضمن الحقول السابقة، فإن مقال الرأي يشمل أيضا المقال الساخر، كما قد يكون مقالا ذاتيا يعبر عن تجربة شخصية، إيجابيةً كانت أو سلبية؛ من قبيل الكفاح للتغلب على مرض خبيث والنجاح في ذلك.

في المقابل، لا بد من التأكيد أنه لا يعد من مقالات الرأي كل من: الردود على المقالات والتقارير الصحفية، ورسائل القرّاء، وعروض الكتب والأفلام، والقصص القصيرة، والقصائد الشعرية بأشكالها كافة، ناهيك طبعا عما يسمى «خواطر»، أو النص القائم على تجميع أقوال مأثورة وحكم وأمثال.

مَن كاتب مقال الرأي؟

ما دام مقال الرأي يتناول كل موضوع متاح يهم القراء، فإن كاتبه قد يكون «أي شخص لديه رأي» ويمكنه التعبير عن هذا الرأي وفق المعايير المهنية، بغض النظر عن خلفيته الأكاديمية أو المهنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. ومن ثَمّ، قد يكون كاتب المقال شخصا على مستوى عالٍ

مـن التعليم، كمـا قد يكون خلاف ذلـك، ولربمـا يكـون شـهيرا في مجـال ما أو غير معـروف على الإطلاق خارج دائـرة معارفه الضيقة، أو قد يكون من شـاغلي المناصب العليـا في القطاعين العام أو الخاص أو في أدنى السلم الاجتماعي.

وقـد تحـرص المؤسسـات الإعلاميـة، أو يجـب أن تحـرص، على نشـر مقالات رأي كتـاب ليسـوا مـن ذوي الحـظ على صعيـد النفـوذ والمال والشـهرة؛ لأن هؤلاء لا يملكون، غالبـا، القدرة على الوصـول إلى منصـات تضمن إيصال أصواتهم وإحداث تأثير على نطاق واسع.

وعلى سـبيل المثـال، فإن من بين كتـاب مقالات الرأي المنشـورة في «واشـنطن بوسـت» خلال فترة ليسـت بعيدة: «طلبة في المرحلة الثانويـة، وسـجناء، وزعماء عشـا ئر يو ن / قبليو ن ، ونشـطاء مجتمعيـون... ولاجئون، وآبـاء مكافحون»، وكذلك «علماء مُناخ وخبراء تكنولوجيا»[11].

مـع ذلك، يمكـن التمييز هنا بين فئتين من كتاب مقالات الرأي (غير المنتظمين)؛ تضم الأولى كتابـا تقوم الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية بالطلب منهم كتابة مقال رأي يتعلق بقضية محددة، ويكون ذلك غالبا بسـبب ما يملكونه من معرفـة أكاديميـة أو عملية بشـأن تلـك القضيـة. أمـا الفئة الثانية، فتضم أصحاب المقالات الذيـن يبادرون من تلقاء أنفسـهم إلى إرسـال مقالاتهـم إلـى المؤسسـة الإعلاميـة مـن دون طلـب مسبق من الأخيرة.

[11] Washington Post Staff, “Opinion: The Washington Post guide to writing an opinion article,” The Washington Post, May 16, 2022 “accessed August 29, 2023”: https://www.washingtonpost.com/opinions/2022/op-ed-writing-guide-washington-post-examples/

الفصل الثاني:
كتابة مقال الرأي

في الاستدلال على تميز كتابة مقال الرأي، تحضر تجربة عالم اللسانيات والكاتب السياسي الأميركي نعوم تشومسكي في هذا الشأن؛ حين طلبت منه نيويورك تايمز، في العام 1969، كتابة مقال يستند إلى كتابه الصادر في ذلك العام بعنوان «القوة الأميركية والمندرين الجدد». فرغم تلبيته الطلب ابتداء، فإن تشومسكي -الذي سيغدو لاحقا الأشهر ربما في تخصصه الأكاديمي، وذائع الصيت أيضا بكتاباته السياسية- سارع إلى الاعتذار عن المضي في التجربة بمجرد استلامه التعديلات المطلوبة من المحرر. وقد علل ذلك قائلا في رسالة الاعتذار: «أجد أن كتابة 700 كلمة أصعب بشكل كبير جدا من كتابة 7000 كلمة [وهو عدد الكلمات التقريبي لورقة بحثية أكاديمية]»[12].

أيضاً، فإن كل إنسان، أيا كانت مؤهلاته العلمية أو العملية، يمتلك رأيا بشأن العديد من القضايا محل الاهتمام العام، سواء أكانت قضايا محلية أو خارجية. لكن هل يعني ذلك، بالنتيجة، أن كل نص يتضمن «رأيا شخصيا» هو مقال رأي يستحق النشر ولا سيما من قبل مؤسسات إعلامية مهنية؟ حتما لا؛ إذ إن للرأي والتعبير عنه بمقال صحفي متطلبات وضوابط لا بد من الالتزام بها.

[12] Michael J. Socolow, «A Profitable Public Sphere: The Creation of the New York Times Op-Ed Page,» Journalism and Mass Communication Quarterly, vol. 87, no. 2 (2010): 285.

هل لدي رأي مثير للاهتمام العام؟

تتمثل أولى خطوات كتابة مقال رأي في طرح السؤال البسيط لكن الأساسي: هل لدي رأي يقوم على فكرة محددة بشأن قضية ما، يمكن أن يثير اهتمام القرّاء؟

وتقرير وجود اهتمام كهذا -ولو كان محتملا- يكون بالإجابة عن سؤال: هل يمثل هذا الرأي إضافة للقرّاء؟ وتاليا: ما هذه الإضافة تحديدا؟

ويندرج ضمن الإضافات المطلوبة والمرغوبة، على سبيل المثال لا الحصر وكما يظهر من أهداف مقال الرأي: تفسير حدث ما أو وضعه في سياقه الأوسع، أو تقديم معلومة جديدة، أو تفسير مسألة مستجدة متخصصة، أو لفت النظر إلى قضية لا تنال حظها من التغطية الإعلامية، ولا تلقى، من ثَمّ، الاهتمام العام الضروري.

أيضا، قد تتأتّى الإضافة من مشاركة تجربة ذاتية لكنها تثير بدورها اهتمام القرّاء وفضولهم، ولتغدو تاليا مصدر إلهام أو تعريف بما يشعر به شخص أو يكابده ويعانيه ضمن ظروف معينة. ومن أمثلة ذلك: تجربة معتقل سياسي في الأسر، أو رحلة لاجئ عبر الحدود للوصول إلى بر الأمان.

ويترتب على شرط «إغناء القرّاء بفهم أو رؤية أو معلومة جديدة» تحديدا أمران اثنان: أولهما أنه لا يعد مقالَ رأي مقبولا ذاك الذي يعيد صياغة خبر محل تداول تحت مسمى «مقال رأي»، فيعيد طرح الحقائق ذاتها أو الأسئلة المقدمة سابقا والمثارة أصلا. أما الأمر الثاني والأهم، فهو أن الشخص -ولا سيما كاتب الرأي المنتظم- لا يجب أن يكتب في كل قضية متداولة في الأخبار، مهما كان إغراء اهتمام الجمهور بها، ما لم يكن لديه ما يضيفه للقراء فعلا.

من أين تأتي أفكار مقال الرأي؟

ما دام مقال الرأي المهني ليس مجرد رأي مرسل، فإنه يتشابه مع القصة الإخبارية من ناحية ضرورة استناده إلى «المعرفة» القائمة على الحقائق والمنطق.

هذه المعرفة قد تكون جزءا من حصيلة الشخص التراكمية نتيجة عمله أو معايشته الذاتية، كما قد تكون نتيجة «البحث» -أسوة بما يفعله أي صحفي عند كتابة تقرير أو قصة إخبارية- خلال محاولة كاتب مقال الرأي ذاته تحري الحقيقة بشأن قضية ما، أو فهم حدث أو ظاهرة ما. ويكون ذلك، على سبيل المثال، من خلال تتبع الأخبار، أو الاطلاع على دراسات وتقارير متخصصة، أو مقابلة أفراد باحثين متخصصين ذوي علاقة.

هكذا، وخلافا لما يظنه البعض ربما، فإن المقال الصحفي، ورغم كونه تعبيرا عن «رأي وموقف شخصيين»، فإنه قد يتضمن (ويفضل أن يتضمن) إحالةً إلى مصادر؛ سواء أكانت أفرادا أو دراسات أو وثائق أو سواها. بل ولربما يسعى الكاتب إلى الحصول على رد أو تعليق من الشخص أو الجهة محل المقال إن اقتضى الأمر ذلك.

على سبيل المثال، في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2023، نشر الكاتب الصحفي في «نيويورك تايمز»، بريت ستيفنز، مقالا حول تنفيذ إيران ما تُسمّى «عملية تأثير» (Influence Operation) غير رسمية للترويج لمصالح طهران ومواقفها، عبر

توظيف مجموعة من الأميركيين من أصول إيرانية عملوا أو ما زالوا يعملون في الإدارة الأميركية أو مؤسسات بحثية مرموقة.

بداية، فحص الكاتب رسائل البريد الإلكتروني التي كشفت العملية، وكان قد حصل عليها أصلا موقع «سيمافور» وتلفزيون «إيران إنترناشونال» المعارض. وبناء عليه، رفض الكاتب توصيف أولئك المواطنين الأميركيين بأنهم يشكلون خلية تجسس.

كذلك، بادر إلى طلب رد أو تعليق واحدة من أهم المؤسسات البحثية الأميركية التي ما يزال يعمل فيها أحد المذكورين في تلك المراسلات[13].

رأي أم حقائق؟

حتما، صار واضحاً للقارئ عند هذا الحد أن السؤال السابق غير صحيح ابتداء؛ فالحقائق والمنطق هما أساس مقال الرأي اللذان سيحددان مستوى ثقة القراء بالكاتب. وهي الثقة التي تعد شرطا أساسيا لتحقيق هدفين مترابطين:

الأول: إقناع القراء برأي الكاتب وموقفه من القضية محل المقال.

والآخر: النجاح في مرحلة لاحقة، خصوصا في حالة الكتابة المنتظمة، في بناء «قاعدة من القراء المخلصين» المواظبين على قراءة إسهامات الكاتب، وهو ما يعده البعض «الهدف الذي يتشاركه كل كتاب» المقالات[14].

في هذا السياق، لا بد من التأكيد على حقيقة أن كاتب المقال قد يكتسب أهمية ومكانة بسبب مقالاته، لكن العكس ليس صحيحا غالبا؛ إذ في حالات قليلة يكون مبعث الاهتمام بمقال رأي ما هو هوية كاتبه ابتداء؛ كأن يكون زعيم دولة أو مسؤولا رفيعا أو رجل أعمال معروفا. في المقابل، فإن مضمون المقال هو غالبا ما يثير الاهتمام ابتداء، وقد يمنح كاتبه الشهرة، ومن ثم، فإنه حتى عندما يصبح شخص ما كاتبا شهيرا تُقرأ كتاباته

[13] Bret Stephens, "Iran's Captive Minds," The New York Times, October 3, 2023 "accessed October 7, 2023": https://www.nytimes.com/2023/10/03/opinion/iran-malley-influence.html

[14] Tim Harrower, Inside Reporting: A Practical Guide to the Craft of Journalism, 3rd ed. (New York: McGraw-Hill, 2013), 135.

بسبب اسمه، فإن وصوله إلى هذا المرحلة من الإنجاز يظل سببه الأساس قدرته على إثارة اهتمام القرّاء بما يكتب، وشعور هؤلاء بإفادتهم من مقالات ذاك الكاتب من خلال آرائه السديدة المستندة إلى تحري الحقيقة.

وعدا عن أن عدم تحري الحقيقة سيعني عاجلا وليس آجلا في عالم الصحافة تآكل الثقة بالكاتب ومقالاته، فإنه قد يرتِّب عليه أيضا مسؤولية قانونية تمتد إلى المؤسسة الإعلامية الناشرة؛ إذ رغم تأكيد بعضها أن مقالات الرأي المنشورة من قبلها «لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة»، فإنّ المؤسسات الإعلامية تظل مع ذلك مسؤولة قانونيا عما قد يترتب على ما تنشره من مقالات تنتهك ضوابط التعبير القانوني عن الرأي؛ من قبيل تضمنها معلومات غير صحيحة، أو إساءة وتشهيرا، أو إثارة للكراهية والتمييز العنصري والديني وسواهما.

خلال الأيام الأولى لثورات الربيع العربي، نشرت إحدى الصحف العربية مقالي رأي ذكر فيهما كتابهما أن قياديا بأكبر أحزاب المعارضة في بلد الصحيفة (وشخصية أخرى عربية)، حضرا اجتماعا مع مسؤولين من الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه) للتنسيق بين الطرفين. وهو ما دفع القيادي والشخصية الأخرى إلى رفع دعوى على الكاتب ورئيس تحرير الصحيفة (بحكم وظيفته)، تمخضت عن صدور حكم قضائي يلزم الكاتب والصحيفة «بالتضامن والتكافل» تعويض المشتكيين ماديا عما لحق بهما من ضرر معنوي بعد أن ثبت للمحكمة عدم صحة الادعاءات الواردة في المقالين.

تنوير أم تضليل؟ —

طبعا، تظل أخطر نتائج عدم تحري حقيقة ما يتضمنه مقال الرأي متمثلةً في تحويله من أداة للتنوير والتثقيف إلى أداة للتضليل. وإذا كانت هذه النتيجة قد تتأتى بشكل غير مقصود بسبب تقصير الكاتب (والمؤسسة الإعلامية) أو اندفاعه العاطفي ووقوعه أسير مواقفه المسبقة، فإن التضليل والتلاعب بعقول القراء قد يكون هدف المقال ابتداء، ولا يكون ذلك دائما بتزييف الوقائع والأرقام والمعطيات الأخرى، بل أيضا باجتزاء الحقائق، أو إخراجها من سياقها، أو تأويلها بشكل غير منطقي.

لذلك يجب أن تبادر المؤسسة الإعلامية - على الأقل فيما يتعلق بالمسائل الحساسة سياسيا ومجتمعيا- إلى فحص صدقية ودقة المعلومات (Fact-Checking) الواردة في مقالات الرأي أيضا، أسوة بالمواد الصحفية الأخرى. كما يجب، في حال اكتشاف خطأ في مقال ما بعد النشر، المسارعة إلى تصحيحه (ولا سيما في نسخته الإلكترونية)، والإقرار بذلك صراحة؛ بذكر الصواب والخطأ الذي ورد سابقا (وهو ما يجري عادة أسفل المقال في نسخته الإلكترونية وفي الجزء المخصص للتصويبات في المطبوعة).

من ناحية أخرى، لا بد من التزام الكاتب والمؤسسة الإعلامية الشفافية مع القراء، وهو ما قد يكون ابتداء بالتعريف بالكاتب، ولو بشكل شديد الإيجاز، في مطلع المقال أو نهايته، علما أن هذا الأمر ربما يخدم الكاتب أيضا بإيضاح سبب امتلاكه

القـدرة على المجادلـة في القضية موضوع المقال.

إضافـة إلـى ذلـك، تشـمل الشـفافية الإفصـاح عـن أي ارتباطـات للكاتـب؛ مهنيـة كانـت أو ماليـة أو سياسـية مثلا، قد تؤثـر على مضمون المقال، وأهم من ذلك تأثيرها على كيفية تفاعل القارئ مع ذلك المقال.

فمـثلا؛ يُتوقَّـع من مسـؤول أو موظـف حكومـي عنـد كتابتـه مقـال رأي أن يدافع عـن سياسـة الحكومـة أو المؤسسـة التي يعمل فيها بشـأن قضيـة ما. لذلـك؛ قد يسـعى القارئ إلى تمحيص المعلومـات والحجـج الواردة في ذلـك المقال، سـواء من خلال التأكـد مـن صدقيتها، أو مقارنتها بآراء كتاب آخرين ووجهات نظرهم، معارضين أو مستقلين.

في أكتوبر/تشـرين الأول 2011، وقّع خمسون صحفيا ومدرسـا للصحافة رسـالة وجهـت إلـى «نيويـورك تايمـز» يطالبـون فيهـا الصحيفـة بتولـي زمـام القيـادة على صعيد وضع الصحـف معاييـر تضمـن مزيدا من الشـفافية بشأن ارتباطـات كتـاب مقالات الـرأي فيهـا؛ لـتلافي تضـارب المصالـح. جـاء ذلـك على خلفيـة نشـر «نيويـورك تايمـز» مقـالا لزميـل (باحـث) رفيع في معهـد مانهاتن بنيويورك بعنوان «الغاز أكثر خضرة»، تنـاول مـا عـدّه الكاتـب «التناقضـات العميقة في حركـة [مؤيـدي] الطاقـة المتجددة». ومـا لم يظهر في تعريـف الكاتـب، وبما قـد يوثـر، بحسـب أحـد موقعـي الرسـالة، على تلقـي المقـال مـن قبل القارئ العـادي وتبني رأي بشـأن صناعة الطاقة، هو أن معهد مانهاتن كان قد تلقى تمـويلا يقارب ثلاثة ملاييـن دولار من شـركات عاملة في مجـال النفط؛ مثـل «إكسـون موبيـل» و«كوك إندستريز»[15].

ما هي بنية مقال الرأي؟

يتسـم مقـال الـرأي بالإيجاز نسبيا، بعدد كلمات يفضل ألا يزيد على ألف كلمة. ومع أن النشر الإلكتروني أتاح مساحة لعدد كلمات أكبـر بكثير مما تسـمح بـه النسـخ الورقية للصحف والمجلات، إلا أن سمة «عدم الإطالة» تظل صحيحة ومحبذة في النشر الإلكتروني أيضـا، أخـذا بعيـن الاعتبـار الفتـرة الزمنيـة المحـدودة نسـبيا التي يمضيهـا القارئ في مطالعـة مـادة صحفية مـا، ومنها مقال الـرأي، علما أن هذه الفترة تتحدد بدورها بطبيعـة القـارئ والكاتـب، ونوعيـة الوسـيلة الإعلامية وسمعتها، ومضمون المقال[16].

[15] Craig Silverman, "Journos Call For More Transparency at NYT Op-Ed Page, Toward a higher standard of disclosure," Columbia Journalism Review, October 6, 2011 "accessed October 3, 2023": https://archives.cjr.org/behind_the_news/journos_call_for_more_transpar.php?page=all

[16] Anne Lawson, "Digital Articles: How People Read Online," Orientation Marketing, May 19, 2020 "accessed October 5, 2023": https://www.orientation.agency/insights/how-people-read-online

بنـاء على ذلـك، يجـب أن يكـون المقال شـديد التركيز في فكرته ولغتـه، وبالتالي في حجمـه. وتتوزع بنيته أو هيكليته، بشـكل عام، على ثلاثة أقسام رئيسة[17]:

أولا: العبـارة أو الفقـرة الافتتاحية التـي تؤدي دورا أساسـيا في الاستحواذ على اهتمام القارئ ابتداء، فتخلق لديـه الرغبة والفضول لقراءة المقال. وهي لذلك قد تسمى في أدبيـات الإعلام الغربية «The Hook»، أو «الصنـارة» بالترجمة العربية.

وحتمـا، ثمـة أشـكال وأنواع مختلفـة للعبـارة أو الفقـرة الافتتاحيـة، يخضع انتقاء أي واحـد منهـا لتقديـر الكاتب أساسـا (والمحـرر أحيانـا)، ومنها:

• الخبـر الصحفي، ولا سـيما عندمـا يـود الكاتـب لفـت النظر إلى كون مقاله متعلقا بقضية جديـدة محل اهتمام إخباري وتشغل الجمهور.

• كذلـك، ربمـا تكـون هـذه العبـارة أو الفقـرة خلاصـة دراسـة مهمة، أو إحـدى أبرز نتائج اسـتطلاع للـرأي العام، أو سـؤالا يسـعى الكاتب إلى الإجابة عنه.

• كمـا قـد تكـون قصـة أو اقتباسـا من شخصية شهيرة أو حكمـة، يُربـط مغزاهـا بموضوع المقـال، أو توظيفا لذكرى سنوية مثلا لحدث ما.

ثانـياً: جسـم المقـال أو جذعه، وهو يسـتغرق طبعا الجـزء الأكبـر مـن المقـال، ويشمل عادة:

• الفكـرة الرئيسـة المحددة بدقـة شـديدة التـي يـود الكاتب «المجادلة» بشـأنها، سـواء باتخـاذ موقـف مؤيد أو معـارض لها. وهـي لذلك تسـمى في المراجع الغربية «Argument»، بينمـا تطلق عليها بعض المراجع العربية مسـمى «الدعـوى»[18] أو «المرافعة».

• ربمـا يوضـح الكاتـب هنـا أيضا لماذا يجـب على القراء الاهتمـام بالقضيـة محـل النقاش والجدل في المقال.

• الأدلـة التـي يمتلكهـا الكاتـب للدلالة على صوابية موقفه، وإقنـاع القارئ بذلك. وهـي قد تشـمل، بين أخرى كثيرة، إحصـاءات وتصريحات ومعلومـات واسـتدلالات منطقية.

• في حـال كان موضـوع المقال حدثـا معينا، فالأصل بالكاتب عدم الاكتفاء بإشـارة سـريعة تفترض فهم القارئ التـام ومعرفتـه المسـبقة بالحدث؛ إذ لا بـد من تقديم تعريـف واضـح موجـز بذلك الحدث.

• اسـتحضار قصص وأحداث لا تشكل الدافع المباشر لكتابة المقـال، لكنهـا ذات ارتباط بموضوعه الرئيس، وتشـكل حجـة إضافيـة تدعـم رأي الكاتب وموقفه.

• كذلـك، قد يبادر الكاتب هنا إلى استحضار الآراء والمواقف والحجـج المضـادة لما ذهب إليه، سـواء عُبِّر عنهـا فعلًا أو كان طرحُهـا متوقَّعا، ليردَّ بالتالي عليها ويفنّدها.

---

[17] "Op-ed Writing: Tips and Tricks," The OpEd Project, n.d. "accessed October 6, 2023": https://www.theopedproject.org/resources; "How to Write an OP-ED or Column," Harvard Kennedy School Communication Program, n.d. "accessed October 9, 2023": https://bit.ly/46L3QTg; "Writing Effective Op-Eds," Duke University, n.d. "accessed October 9, 2023": https://communicators.duke.edu/writing-media/writing-effective-op-eds/

فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، ط 4 (القاهرة، عالم الكتب، 1990)، ص 199–196.

[18] نبيل حداد، في الكتابة الصحفية (د. م.، دار الكندي، 2002)، ص 220.

ثالثا: الخاتمة، التي تمثل بدورها جزءا شديد الأهمية في المقال؛ فهي إذ تتضمن غالبا إعادة تأكيد مختصر على الموقف الرئيس الذي يتبناه الكاتب، فإنها تهدف أيضا إلى ترك أثر في نفس القراء، من خلال:

• ترك القارئ في حالة تفكير بشأن ما طرحه المقال، ولربما مراجعة القارئ ذاتِه لموقفه السابق بشأن الموضوع محل النقاش.

• دعوة مباشرة للقراء وأصحاب العلاقة، مجتمعا وسلطة وشركات مثلا، إلى اتخاذ موقف أو الإقدام على فعل محددين.

• إطلاق تحذير يستدعي، بشكل غير مباشر، الإقدام على فعل أو تبني موقف ما.

• توقع أحداث وتطورات مستقبلية مرتبطة بموضوع المقال، تتطلب الاستعداد أو الوقاية والردع المسبق.

• قد تكون الخاتمة أيضا إجابة عن السؤال الذي طرحه الكاتب في مقاله.

ومن ضمن الأساليب المقبولة في كتابة الخاتمة، والمحبذة في حال التوظيف الجيد، لجوءُ الكاتب هنا إلى تكرار سؤال أو عبارة أو فكرة رئيسة مؤثرة وذات وقع لدى القارئ، كانت قد وردت أصلا في فقرة المقال الافتتاحية.

ما هي لغة مقال الرأي؟

لكونه تعبيرا مكثفا عن رأي وموقف شخصيين بشأن فكرة محددة، بهدف إقناع القارئ بذلك الرأي والموقف، يبرز عدد من السمات الخاصة باللغة المستخدمة في مقال الرأي، منها:

– قدرة الكاتب على إظهار صوته الخاص بشكل صريح باستخدام كلمات تعبر عن الذات، مثل «أنا». وكذلك مخاطبة القراء بشكل مباشر، على نحو يبدو معه من المنطقي استخدام ألفاظ من قبيل «نحن».

– التعبير بأسلوب غير موارب يُظهر ثقة الكاتب بالموقف والرأي اللذين يتبناهما ويسعى إلى كسب تأييد القراء لهما.

– اعتماد لغة تتسم بالبساطة والوضوح[19] والسلاسة، بما في ذلك عند مناقشة المقال بوصفه موضوعا متخصصا معقَّدا، والبعد بالتالي عن استخدام المصطلحات الخاصة بأهل التخصص في مجال ما أو بذوي الثقافة العليا؛ إذ إن غاية الكاتب ليست استعراض معارفه، وإنما إيصال المعلومة بشكل مفهوم لأكبر عدد ممكن من القراء.

– غير أن البساطة والوضوح والسلاسة لا تعني في المقابل الانحدار بذائقة القارئ، أو الاستغراق بالعامية مثلا؛ إذ تظل إحدى مهام الإعلام عموما الارتقاء بذائقة القراء على مستويات مختلفة، منها ما يتعلق باللغة.

– الاعتناء بدقة معاني الكلمات والتعابير والمصطلحات المستخدمة في المقال.

– يشجع كاتب مقال الرأي على استخدام المجاز والخيال والتعبيرات الصورية والتشبيهات التي تقرب الفكرة إلى ذهن القارئ وترسخها فيه. لكن يجب الحذر من انحراف المقال إلى الانشغال بتلك المحسنات اللغوية.

[19] فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، ط 4 (القاهرة، عالم الكتب، 1990)، ص 181.

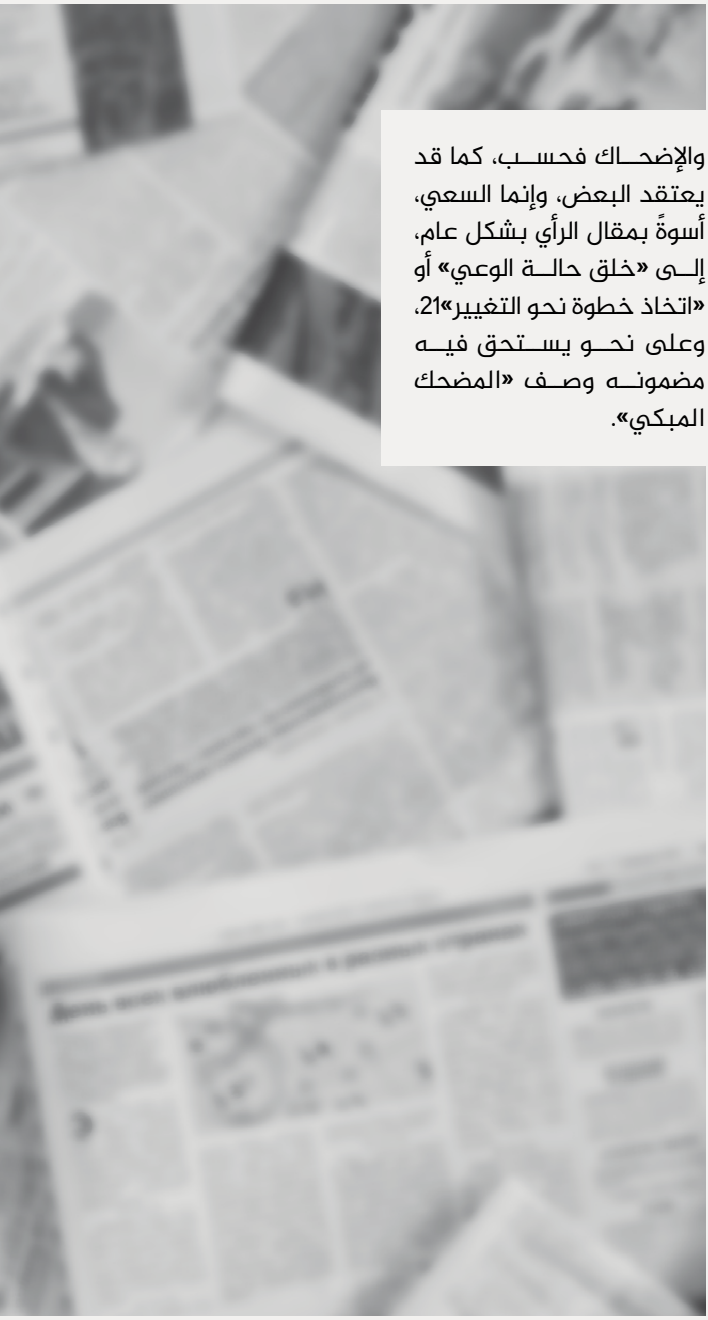

مقال الرأي الساخر

المقال الساخر هو مقال رأي. لكنه بدل الاستناد إلى المحاججة بالحقائق والمنطق، كما هي القاعدة العامة في مقال الرأي، يقوم على توظيف الفكاهة والمبالغة والمحاكاة لانتقاد أوضاع ومواقف وممارسات وقرارات وسياسات عامة، رسمية أو مجتمعية، سياسية أو اجتماعية أو ثقافية... وكذلك ينتقد الفئات والشخصيات المسؤولة عنها[20].

ويلجأ الكاتب هنا في أحيان كثيرة إلى الخيال، ولا سيما في المحاكاة والمبالغة. كما قد يستند إلى الثقافة والموروث الشعبي المحليين، ويوظف اللغة العامية بحدود معينة، مع أخذه بعين الاعتبار طبعا هوية القراء، لضمان فهمهم اللغة والسياق.

مع ذلك، لا يجب أن تكون السخرية بحد ذاتها هي الهدف هنا؛ فغاية المقال الساخر ليست الترفيه والإضحاك فحسب، كما قد يعتقد البعض، وإنما السعي، أسوةً بمقال الرأي بشكل عام، إلى «خلق حالة الوعي» أو «اتخاذ خطوة نحو التغيير»[21]، وعلى نحو يستحق فيه مضمونه وصف «المضحك المبكي».

[20] Christopher H. Sterling, Encyclopedia of journalism, (California, SAGE Publications, Inc., 2009), 1245.

[21] علياء كنعان، «عن الكتابة الساخرة ومعارضة السلطة.. ميدان يحاور أحمد الزعبي»، ميدان، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2019 (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/تشرين الأول 2023): https://bit.ly/3RVr7h8

أخلاقيات مقال الرأي وضوابطه

إضافة إلى التزام الحقائق والمنطق في التعبير عن الرأي، واجتناب الإساءة والتشهير أو إثارة الكراهية والتمييز على أي أساس كان، يخضع مقال الرأي لمجموعة من الضوابط والأخلاقيات الأخرى، من أبرزها:

- مقال الرأي لا يجب أن يكون ردا «مبطنا» على مقال رأي آخر، قوامه تسخيف آراء كاتب الأخير أو الهزء بها.

- إذا جاء المقال في سياق الجدل مع أفكار كاتب آخر، فلا بد أن يكون ذلك بشكل معلن؛ بأن يأتي ردا أو تعليقا على كاتب محدد. وتعمد بعض الصحف أحيانا إلى توظيف أسلوب الرد العلني أو الجدل بين أصحاب آراء مختلفة ومتعارضة لإغناء الحوار بشأن قضية ما.

- في كل الأحوال، وسواء كان المقال مجادلة مع رأي كاتب صحفي آخر أو سواه (شخصية سياسية على سبيل المثال)، فإن مضمون المقال يجب أن يستهدف الأفكار محل الجدل والخلاف وليس أشخاص أصحابها.

- يرتبط بما سبق ضرورة ألّا يلغي كاتب مقال الرأي «الآراء الأخرى الوازنة داخل المجتمع، بل عليه التفاعل معها، والتعامل معها جدليا وإيجابيا»[22].

- يجب الحذر من انتحال أفكار الآخرين وآرائهم؛ فرغم أنه لا توجد هوامش في مقال الرأي، فلا بد من نسبة الأفكار لأصحابها بشكل مختصر في النص، كما صار ممكنا وضع روابط، إن وجدت، في النسخة الإلكترونية للمقال.

[22] عبد الوهاب الرامي، الجامع في أخلاقيات الصحافة: مرجع أساسي للصحفيين، ط1 (الدوحة، معهد الجزيرة للإعلام والمجلس الوطني للصحافة في المغرب، 2023)، ص 227.

يمكن أن يضاف إلى ما سبق:
- لا يصح أن يكون مقال الرأي، كليا أو جزئيا، مادة «علاقات عامة»، تهدف إلى أو تنطوي على ترويج لشخصيات ومؤسسات عامة أو خاصة.

- من الممكن تكرار الفكرة نفسها في أكثر من مقال، لكن من غير المقبول تكرار المقال ذاته كليا أو في جزئه الأكبر.

- الحرص على أن تكون الجمل غير طويلة. وكذلك الأمر بالنسبة لفقرات المقال.

- الاعتناء بالعنوان على نحو يكون فيه جذابا ومختصرا. وإذا كان بعض الكتاب المعروفين خصوصا، الذين تُقرأ كتاباتهم بسبب اسمهم، قد يستخدمون عناوين لا تدل مباشرة على موضوع مقالاتهم، فإن من المفيد أحيانا أن يكون العنوان معبرا عن مضمونه لَفْت نظر القرّاء.

- الابتعاد عن الانفعال؛ فرغم أن الكاتب يمكنه التعبير عن غضبه أو حزنه أو استيائه، فيجب الحذر من انحراف المقال إلى الإساءة أو التشهير.

- الحذر من الثقافة السماعية؛ إذ لا بد من التحقق من الأحداث والتواريخ والأسماء عبر العودة إلى مصادر موثوقة.

التوقيت

يؤدي توقيت المقال دورا حاسما على صعيد إثارة اهتمام القراء وتفاعلهم معه، كما على صعيد زيادة فرص نشره. ومن ثم، يجب أن يكون المقال مزامنا أو قريبا في وقت نشره من الحدث أو القضية التي يتناولها، أو تاريخ نشر دراسة أو استطلاع رأي يستند إليهما مثلا.

لذلك؛ يجب على الكاتب السعي إلى إنجاز مقال رأي مهني متكامل، إنما خلال فترة زمنية قصيرة غالبا.

مثال توضيحي

مــن خلال المقال التالي للكاتب ممدوح الولي، والمنشــور في موقع الجزيرة نت[23]، يمكن بشــكل عملي توضيح ما ورد سابقا بشأن بنية مقال الرأي خصوصا، وبعض أخلاقياته وضوابطه.

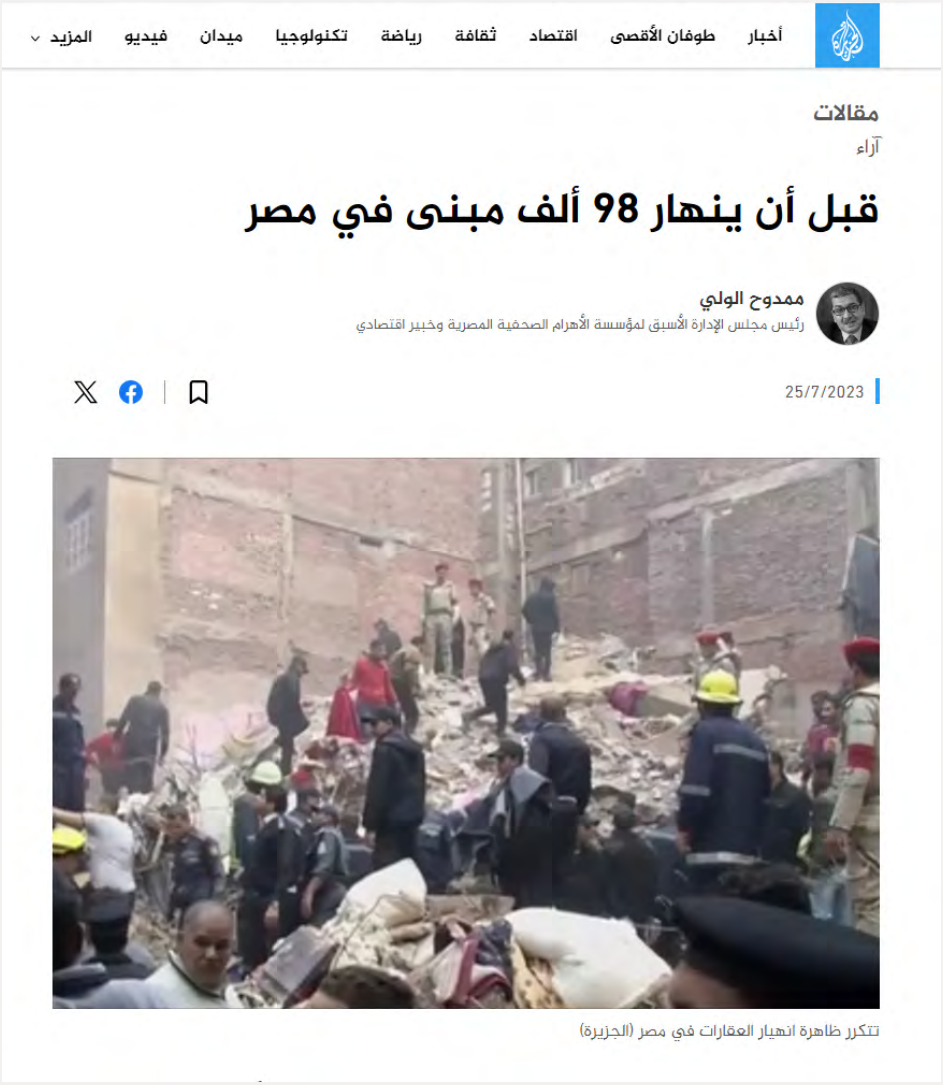

[23] ممدوح الولي، « قبل أن ينهار 98 ألف مبنى في مصر»، الجزيرة نت، 25 يوليو/تموز 2023 (تاريخ الدخول: 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023)، https://bit.ly/48LnD70

قبل أن ينهار 98 ألف مبنى في مصر

ممدوح الولي

الجزيرة نت – 25/ 7/ 2023

في شهر واحد، شهدت مصر مؤخرا 6 حوادث انهيار لبنايات سكنية مأهولة مخلفة ضحايا في محافظات عديدة، وهي قصة -على مأساويتها- متكررة منذ عقود، ولم يعد أحد يتوقف أمامها إلا بقدر ما يستغرق المشهد.

لكن ربما ينبغي على هذه الحال أن تتغير، وأن يلتفت أحد إلى المشكلة التي لا يبدو منها إلا رأس جبل الجليد؛ فالإحصاء السكاني الأخير يكشف أن 24٪ من مباني مصر يحتاج إلى ترميم (أكثر من 3 ملايين مبنى)، وأن نحو 98 ألف مبنى مأهولا لم يعد يجدي معها الترميم بل تحتاج إلى إخلاء وهدم، ولا ينبغي أن ننتظر أن تسقط جميعها على رؤوس من فيها.

وسقوط المباني هو ثمرة مزيج من العجز المادي، وخلل الأولويات، وتقاعس الأجهزة المسؤولة، ثم الفساد الذي يجد له بيئة خصبة؛ فكثير من المباني القديمة لم يعد أصحابها قادرين على صيانتها، والأجهزة المحلية تتقاعس عن مهمتها في مراقبة حالة المنشآت ومخالفات البناء، ويتجاهل بعض العاملين فيها تلك المخالفات تحقيقا لمصالح مادية، أما الشرطة المختصة بتنفيذ قرارات الإزالة فتنشغل عن مهمتها بشؤون أخرى.

بداية الظاهرة.. الزمان والملابسات

لم يكن الحال دوما كذلك في مصر، ولم تبدأ ظاهرة انهيار المباني إلا في الستينيات من القرن الماضي، ولذلك أسباب يمكن استقراؤها؛ فقد كان ملاك البيوت في الحقبة الملكية أكثر حرصا على سلامة المبنى لإطالة عمره، فقد كان تأجير العقار نشاطا اقتصاديا مجديا، وحالة العقار هي أحد أسباب جذب السكان المناسبين.

ولكن الأمور تغيرت مع انهيار الملكية وقيام نظام يوليو/ تموز 1952؛ حيث ألزم الملاك بتخفيض قيمة الإيجارات بنسبة 15٪، ورفعها لاحقا إلى 20٪، وفرض عقوبة الحبس 3 أشهر على المخالفين، كما جمد القيمة الإيجارية بصرف النظر عن معدلات التضخم، وسمح بتوريث عقد الإيجار الى ورثة المستأجر بالقيمة الإيجارية نفسها.

لم يعد إيجار العقارات اقتصادا مجزيا، وفقد المالك معظم حقه فيه، ولم تعد مبالغ الإيجار الزهيدة -مع مرور الزمن- تكفي ليقوم بأعمال الصيانة الدورية، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء، ولذلك كله، فقد انقلبت الآية، وأصبح بعضهم يتغاضى عن صيانة المبنى أملا في انهياره، وعندها يتخلص أخيرا من المستأجرين ويعيد بناءه وبيعه بأسعار السوق المرتفعة.

أما المستأجرون، فأغلبهم أيضا لا تسمح دخولهم المتدنية بالقيام بأعمال الصيانة والترميم، ولا تسمح لهم في أغلب الأحوال للدخول في علاقة إيجارية جديدة تفرض عليهم أسعار السوق الحالية.

وسط هذا المشهد المعقد، تعاني الإدارات الهندسية المكلفة بمراقبة مخالفات

البناء من مشكلتين كبيرتين؛ الأولى هي الفساد الذي يدفع بعض موظفيها إلى السكوت عن المخالفات في مقابل الرشى، والثانية هي نقص عدد المهندسين الذي يدفعها إلى الاكتفاء بمتابعات ظاهرية.

وحتى حين تصر إحدى تلك الإدارات الهندسية على إزالة مبنى لخطورته على سلامة من فيه، يلجأ سكان المبنى أنفسهم للقضاء للطعن في القرار، ويطلب المحامون خبراء للمعاينة مرة وراء مرة في مسار قضائي يستغرق وقتا طويلا، وإذا أيد القضاء حكم الإزالة تبدأ مشكلة توفير المعدات اللازمة لذلك، وتوفير الشرطة التي تحمي العمال والمقاولين من اعتداءات الأهالي الغاضبين، ولا تقبل الشرطة بحماية العمال إلا بعد إجراء دراسة أمنية لتداعيات الإزالة، وهو عمل يستغرق شهورا أخرى؛ فإذا ما قررت في النهاية التنفيذ وتصدى لها الأهالي الذين لا يملكون نفقات الانتقال إلي بيوت جديدة، اكتفت في معظم الأحوال بأن يوقعوا لها إقرارات بتحملهم المسؤولية الكاملة عن المخاطر التي قد تلحق بهم.

وهكذا نصل إلى المشهد قبل الأخير من تلك القصة الدرامية؛ إذ يفضل سكان المباني المهددة البقاء بها عن خيار الإقامة في الشوارع أو في خيام أو عشش غير آدمية؛ إذ لا يوفر لهم أحد بديلا يناسب إمكاناتهم في أغلب الأحيان، ولا يبقى بعد ذلك إلا أن يحدث الانهيار فيموت من يموت، ويعيش من يسعفه الوقت للخروج.

وللفساد بصمته

لكن عوامل الزمن ليست السبب الوحيد في الانهيار، والفقراء ليسوا الضحايا الوحيدين؛ فهناك كثير من البنايات الجديدة التي تسقط على ملاكها الذين اشتروا وحداتها بأسعار غالية، والفساد هنا هو السبب؛ فكثير من المقاولين يخالف الارتفاعات المحددة للبناء، ويضيف طوابق لا تتحملها أساساته، أو يستخدم مواد بناء مغشوشة، أو لا يلجأ لإشراف هندسي توفيرا للنفقات، وفي كل تلك الحالات تكون الرشوة هي الحل ليبقى المبنى ويباع حتى يسقط على من فيه.

ذاكرة الشارع المصري تزخر بحالات كثيرة من النوع الأخير، أبرزها بناية ميدان هليوبوليس -في حي مصر الجديدة الذي يسكنه خليط من الطبقة العليا والوسطى العليا- فقد انهارت عام 1992 على نحو 70 من سكانها، وبناية حي مدينة نصر التي كان من بين ضحاياها 12 جنديا من قوات الدفاع المدني، وعمارة حي لوران بالإسكندرية عام 2007 -ذات الـ14 طابقا- وراح ضحيتها 31 شخصا، وغيرها كثير في مدن كالمنصورة ودمياط، ولا تخلو سنة من عدة انهيارات لمبان بنيت حديثا، مخلفة قتلى وجرحى.

حاولت وزارة التنمية الإدارية في العام 2007 إنشاء قاعدة بيانات عن حالة المباني المصرية، واقتضى ذلك أن تقوم بحصر ومعاينة دقيقة لكل مبنى في مصر، ولكن المشروع الطموح تعثر بعد خروج الوزير الذي تبناه.

المحاولة الثانية لإنشاء قاعدة البيانات كانت في 2017؛ إذ أضاف الجهاز المركزي للإحصاء إلى بيانات تعداد السكان الذي ينفذه كل 10 سنوات، حصرا بعدد وعمر وحالة المنشآت في مصر، وهكذا أصبحت هناك لأول

مرة صورة شاملة بدأت برصد عدد وحالة المباني المقامة قبل عام 1944 ثم المقامة في كل 10 سنوات تالية، ورصدت ما يحتاج لذلك من ترميم، وهذه خطوة كبرى في الطريق الصحيح.

الإحصاء الأول للمباني

أبرز النتائج كانت أن في مصر مع انتهاء إحصاء السكان لعام 2017 نحوَ 13 مليونا و445 ألف مبنى، منها 3 ملايين و233 ألفا تحتاج إلى الترميم بدرجاته (بنسبة 24٪ من إجمالي المباني)، وبين هذا العدد هناك نحو 428 ألف مبنى يحتاج إلى ترميم كبير، أبرزها في محافظة الشرقية تليها محافظات سوهاج والمنيا وأسيوط والبحيرة، ويبدو واضحا كيف يحتل صعيد مصر مكانه على رأس قائمة العقارات المتهالكة والخطرة، ليضيف بذلك إلى معدلات الفقر المرتفعة التي تنتشر بين سكانه.

الإحصاء كشف أيضا أن عدد المباني غير القابلة للترميم والواجب هدمها يصل إلى 98 ألف مبنى (بنسبة نحو 1٪ من المباني في مصر)، وخارطة هذه المباني وحالتها وتوزيعها معروفة الآن بشكل دقيق، ولا يبقى إلا أن تحتل القضية مكانها على سلم الأولويات.

حضر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حفل إعلان نتائج التعداد، وبعد استماعه لملخص نتائجه تعهد بالتصدي للمشاكل الإسكانية التي تكشفت، لكن بعد مرور 6 سنوات لم يحدث شيء، رغم أن من حضر بجواره من المسؤولين عن هذا الملف لا يزالون في مناصبهم، ومنهم وزيرة التخطيط، ورئيس جهاز الإحصاء الذي تولى بعدها منصب وزير التنمية المحلية وهو المسؤول الأول عن ملف انهيار المباني.

في عام 2021، وفي إطار التحول الرقمي، أعلنت وزارة الاتصالات عن مشروع «الرقم القومي للعقار» بالتعاون مع عدة وزارات، أبرزها الكهرباء والمالية والحكم المحلي، والمشروع المهم يرتكز على قاعدة البيانات التفصيلية التي أتاحها تعداد السكان عام 2017، ويسعى لتوفير بيانات تفصيلية عن سلسلة ملاك كل عقار ووصفه المعماري، وتقرر البدء من محافظة بورسعيد الأقل سكانا، لكن الغرض المُعلن للمشروع كان جبائيا، ويهدف إلى تعزيز الدخل الحكومي من الضريبة العقارية التي يرى المسؤولون أن حصيلتها ضعيفة، دون أن يكون لذلك الدخل دور في التعامل مع تلك المشكلة.

وحتى صندوق تطوير العشوائيات الذي أنشئ في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عام 2008، وكان من مهامه ترميم المباني التي تشكل خطرا على حياة سكانها، تحول عام 2021 من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية تهدف للربح، وبعد أن كان يبني المنازل لسكان العشوائيات، انصرف إلى البناء للطبقة المتوسطة بمساحات تصل إلى 179 مترا.

الدور الحكومي تجاه البنايات المتداعية لا يزال كما هو منذ عقود؛ فالتحرك لا يحدث إلا بعد أن تقع الواقعة، فتتدخل أجهزة الدفاع المدني لرفع الأنقاض واستخراج الجثث وإنقاذ المصابين، ثم تصرف الدول إعانات اجتماعية للضحايا، هذا الأمر يحتاج إلى تغيير، ولم يعد يسعنا الاعتذار بالجهل؛ فقاعدة البيانات موجودة والخطر محدق.

- كما هو واضح، استقى الكاتب **افتتاحية** مقاله من خبر (أو أخبار) حديث، يحظى حتما باهتمام القراء بسبب تداعياته الإنسانية أولا؛ وهو انهيار أكثر من مبنى في محافظات مصرية عديدة على رؤوس ساكنيها خلال فترة وجيزة: «في شهرٍ واحد، شهدت مصر مؤخرا 6 حوادث انهيار لبنايات سكنية مأهولة مخلفة ضحايا في محافظات عديدة، وهي قصة -على مأساويتها- متكررة منذ عقود، ولم يعد أحد يتوقف أمامها إلا بقدر ما يستغرق المشهد».

- حدد الكاتب بشكل واضح وصريح **القضية المركزية (أو الدعوى أو المرافعة)** لمقاله، وهي ضرورة «الالتفات» إلى مشكلة انهيارات المباني على نحو أوسع مما يجري حاليا، بهدف الحد منها إن لم يكن معالجتها بشكل جذري؛ إذ «على مأساويتها» وكونها «متكررة منذ عقود»، كما يقول الكاتب، فإن أحدا لم يعد يتوقف أمام هذه المشكلة «إلا بقدر ما يستغرق المشهد» الخاص بكل انهيار على حدة.

- إضافة إلى التكلفة الإنسانية التي أشار إليها الكاتب لتكرار انهيار المباني المأهولة، فإنه حاول **لفت نظر القارئ إلى أهمية موضوع مقاله** أيضا بتأكيده أن ما وقع من حوادث لا يمثل من حجم المشكلة «إلا رأس جبل الجليد».

- **استند الكاتب في الاستدلال على صواب رأيه إلى أرقام الإحصاء** السكاني الأحدث في مصر؛ إذ كشف هذا الإحصاء الرسمي الصادر في العام 2017 أن «24٪ من مباني مصر يحتاج إلى ترميم (أكثر من 3 ملايين مبنى)، وأن نحو 98 ألف مبنى مأهولا لم يعد يجدي معها الترميم بل تحتاج إلى إخلاء وهدم»

- تاليا، استعرض الكاتب **أسباب ظهور مشكلة انهيار المباني في مصر وتفاقمها**، وهي «مزيج من العجز المادي، وخلل الأولويات، وتقاعس الأجهزة المسؤولة، ثم الفساد». وهذا الاستعراض يعد أساسيا في اقتراح تلافي المشكلة من أساسها؛ فليست الغاية هي إخلاء المباني الآيلة إلى السقوط وهدمها، بل حماية المباني السليمة أو القابلة للترميم حاليا من الانتهاء إلى المصير ذاته.

- **في تناوله تلك الأسباب أيضا، أسند الكاتب ما ذهب إليه إلى المنطق والأرقام**؛ من ذلك مثلا إيضاحه كيفية إسهام تغير التشريعات الخاصة بالإيجار فيما بعد العهد الملكي في إعاقة ترميم المباني الخاصة، بل وحتى انتظار انهيارها.

- كذلك، **استحضر الكاتب حوادث أخرى** لانهيار مبان في فترات بعيدة نسبيا؛ وهي «بناية ميدان هليوبوليس -في حي مصر الجديدة الذي يسكنه خليط من الطبقة العليا والوسطى العليا- [والتي] انهارت عام 1992 على نحو 70 من سكانها، وبناية حي مدينة نصر التي كان من بين ضحاياها 12 جنديا من قوات الدفاع المدني، وعمارة حي لوران بالإسكندرية عام 2007 -ذات الـ14 طابقا- وراح ضحيتها 31 شخصا».

ورغم إيرادها في سياق البرهنة على دور الفساد خصوصا ضمن أسباب الظاهرة، فإن هذه الحوادث تدعم موقف الكاتب الرئيس؛ إذ إن كارثة انهيارات المباني تمتد بتداعياتها إلى طبقات متعددة في المجتمع ولا تقتصر على الفقراء وحدهم

- في **خاتمة** مقالــه، عاد الكاتب ابتداء إلــى التأكيد على ما ذكره سابقا بأن «الدور الحكومي تجاه البنايات المتداعية لا يزال كما هــو منذ عقود؛ فالتحرك لا يحدث إلا بعد أن تقع الواقعة، فتتدخل أجهزة الدفاع المدني لرفع الأنقاض واستخراج الجثث وإنقاذ المصابين، ثم تصرف الدول إعانات اجتماعية للضحايا»، وأن «هــذا الأمر يحتاج إلــى تغيير»؛ ذلك أنه «لم يعد يســعنا الاعتذار بالجهل؛ فقاعدة البيانات [إحصاء الســكان لعام 2017] موجودة»، ومحذراً من أن «الخطر محدق».

يضاف إلى ما سبق:

- رغم موقف الكاتب الصريح في تحميل الحكومة المســؤولية أســاساً عن المشــكلة، فإنّه يمكن القول أنــه **التزم الحقائق، والإنصاف في الانتقاد**، حين لم يتجاهل محاولات الســلطة، ســواء أكانت سابقة أو حالية، «إنشــاء قاعدة بيانات عن حالة المباني المصرية»، وهو ما يعدّ أساسيّا للحل.

وأشار الكاتب إلى المحاولة الأولى -التي لم يقدر لها أن تكتمل- في العــام 2007، بينما جــاءت الثانية في العــام 2017، حين «أضاف الجهاز المركزي للإحصاء إلى بيانات تعداد السكان الذي ينفذه كل 10 ســنوات، حصرا بعدد وعمر وحالة المنشــآت في مصر»؛ وهو ما شــكل «خطوة كبرى في الطريق الصحيح»، برأي الكاتب.

- أيضــا، جاء **عنوان المقال مختصَــرا ولافتا** في الوقت ذاته؛ إذ بدا أشــبه بدق ناقوس الخطر «قبــل أن ينهار 98 ألف مبنى في مصر».

- لجأ الكاتب إلى **اســتخدام التشبيهات**؛ من قبيل أن ما وقع مــن انهيارات للمباني حتى الآن لا يمثل في الحقيقة إلا «رأس جبل الجليد».

الفصل الثالث:
نشر مقال الرأي

عقب كتابة مقال رأي يلتزم المعايير والضوابط المهنية والأخلاقية، تكون الخطوة الأساسية التالية هي العمل على نشره لإحداث التأثير العام المطلوب، وهي غاية المقال الأساسية، من خلال ضمان وصوله إلى أكبر عدد من القرّاء.

وإذا كانت ثورة الاتصالات قد سمحت بالنشر بشكل فردي عبر شبكات التواصل الاجتماعي خصوصا، فيظل النشر في صحف ومجلات ومواقع إلكترونية متخصصة ذات مصداقية وانتشار أفضلَ بالتأكيد؛ فإضافة إلى امتلاكها أصلا قاعدة قرّاء جيدة وربما واسعة، تمنح هذه المؤسسات أو المنصات الإعلامية لكتابها، مبدئيا على الأقل، مصداقيةً وثقة لدى القرّاء تؤسس لفرص تأثير أسرع وأقوى من حالة النشر الفردي.

مع ذلك، فإن فرص النشر في هذه الحالة تخضع لجملة محددات لا ترتبط فقط بالكاتب ومضمون مقاله، وإنما أيضا بالصحيفة أو المجلة أو الموقع الإلكتروني المرغوب النشر فيها.

ورغم عدم وجود سياسة تحريرية وشروط نشر موحدة لكل المؤسسات الإعلامية، يظل من الممكن الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأمور التي تزيد مراعاتها والالتفات إليها فرص نشر مقال رأي؛ تحديدا في حالة الكاتب غير العامل في المؤسسة الإعلامية أو غير المتعاقد معها للكتابة بشكل منتظم.

هل هناك شروط نشر معلنة؟

تبادر بعض الوسائل الإعلامية إلى الإعلان بشكل واضح ومحدد عن شروط النشر فيها؛ لذلك من المهم الاطلاع على هذه الشروط إن وجدت؛ لأنها تحدد موضوعات الاهتمام التي تُنشَر مقالات رأي بشأنها خصوصا دون غيرها، إضافة إلى حجم المقال. كذلك، فإن بعض المطبوعات أو المواقع قد لا تنشر مقالات رأي ابتداء، أو تنشر فقط لكتابها المعتمدين أو بتكليف مسبق للكاتب.

أما في حال لم تكن ثمة شروط نشر معلنة، فيمكن للكاتب الاطلاع على مقالات الرأي المنشورة أصلا في الوسيلة الإعلامية للتعرف إلى مجالات اهتماماتها ومتوسط حجم المقال.

ما مدى أهمية توافق المقال مع توجه المؤسسة الإعلامية؟

مهم إلى حد كبير جدا.
إذ رغم ما ذكرناه سابقا من أن الهدف العام لمقالات الرأي «هو تنوير الجمهور وتثقيفه، من خلال ضمان اطلاعه على آراء متنوعة ومتناقضة أحيانا بشأن القضايا العامة»، وأن الأصل «النظري» بالتالي هو قدرة كتاب المقالات على التعبير عن آراء مخالفة لتوجهات المطبوعة أو المنصة الإلكترونية، فإن الممارسة الواقعية تبدو بعيدة عن ذلك إلى حد كبير. وهو ما تمكن ملاحظته في وسائل الإعلام بأغلب دول العالم، بما فيها تلك الموصوفة بالديمقراطية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا الكبرى المؤدية إلى الاستقطاب، سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية، وفي أوقات الأزمات والحروب.

هل المؤسسة الأكثر انتشارا هي الخيار الأمثل دائما؟

ليس بالضرورة.
إذ غالبا ما تتلقى هذه المؤسسات عشرات إن لم يكن مئات المقالات يوميا، وقد لا يكون المحرر (أو المحررون) قادرين على قراءة كل ما يصلهم في الوقت المناسب. وتتفاقم هذه المشكلة نتيجة الضغوطات المالية التي يعانيها حاليا كثير من المؤسسات الإعلامية، وهو ما دفع العديد منها إلى تقليص نفقاته، بما في ذلك تقليص عدد المحررين في بعض الأقسام، ومنها أقسام مقالات الرأي.

هذا الواقع ربما يقلل فرص نشر مقالات الكتاب، ولا سيما غير المشهورين منهم، أو يلغيها تماما في حال كان المقال مرتبطا بحدث معين آني سيتلاشى الاهتمام به بعد وقت قصير.

لذلك؛ قد يكون من الأفضل في بعض الحالات اختيار مؤسسة إعلامية تتمتع بالمصداقية والانتشار المعقول لضمان نشر المقال قبل فوات الوقت.

فكرة مقال أم مسودة أولى أم النسخة النهائية؟

إرسال النسخة النهائية للمقال من المرة الأولى هو الخيار الأفضل.

ففي بعض الحالات التي تَعتمِد من بين عوامل أخرى

على هوية الكاتب ومؤهلاته -كما إمكانات المؤسسة الإعلامية- ربما يكون ممكنا الدخول في نقاش مع المحرر بشأن فكرة مقال رأي. وقد يعمل بعض المحررين مع الكاتب على تجويد المقال ليكون مستوفيا شروط النشر مع ذلك، وبسبب ظروف العمل الإعلامي، يظل الأفضل إرسال المقال بشكله النهائي، على نحو يحتاج معه قليل تدخل من المحرر قبل النشر.

هل يفيد التواصل الشخصي مع المحرر؟

نعم.
هذا التواصل ربما يكون بعد إرسال المقال؛ للفت نظر المحرر إلى أهمية مضمونه وتوقيته. كذلك، قد يكون غير مرتبط بمقال محدد مرسل للنشر، وإنما لتقديم الكاتب نفسه وما يملكه من مؤهلات تجعل إسهاماته ذات أهمية للقرّاء وللمؤسسة الإعلامية.

هل يمكن إرسال المقال إلى أكثر من وسيلة إعلامية؟

حتماً لا!
ابتداء، من غير المقبول على الإطلاق إرسال مقال منشور أصلا للنشر (كما هو أو بعد إدخال تغييرات طفيفة عليه) في وسيلة إعلامية أخرى. ولا يجوز أيضا إرسال المقال ذاته إلى أكثر من وسيلة إعلامية في الوقت نفسه.

وغالبا ما يؤثر بشكل سلبي جداً على فرص نشر مقالات للكاتب مستقبلا اكتشاف نشره مقالاته نفسها في أكثر من وسيلة إعلامية، سواء بالتزامن أو لا، من دون موافقة مسبقة من المؤسسة الإعلامية.

هل ترسل المؤسسات الإعلامية إشعارا بعدم قبول النشر؟

لا، في الغالب الأعم، لما يقتضيه ذلك من وقت وجهد.

لذلك؛ تنبه بعض المؤسسات الإعلامية إلى أن عدم نشر المقال خلال مدة معينة من إرساله يعد اعتذارا ضمنيا. وعلى سبيل المثال، تحدد «واشنطن بوست» هذه المدة بأسبوع واحد[24] يحق للكاتب بعدها التصرف بمقاله بالطريقة التي يرتئيها.

هل تصح إعادة إرسال المقال للمؤسسة ذاتها قبل نشره؟

نعم.
إذ يظل أحد الاحتمالات بشأن سبب عدم نشر المقال بعد إرساله أول مرة هو عدم تمكن المحرر من الاطلاع عليه ابتداء، وليس عدم استيفائه المعايير المهنية بالضرورة. لذلك؛ يمكن إرسال المقال مرة أخرى للمؤسسة ذاتها على أمل أن تتاح للمحرر قراءته وتقويمه ونشره.

[24] Washington Post Staff, “Opinion: The Washington Post guide to writing an opinion article,” The Washington Post, May 16, 2022 “accessed August 29, 2023”: https://www.washingtonpost.com/opinions/2022/op-ed-writing-guide-washington-post-examples/

هل يمكن للكاتب وضع موعد نهائي للرد عليه؟

نعم.
في حال كان مضمون المقال حساسا للوقت؛ أي من الضروري نشره خلال فترة زمنية محددة، لكونه يتناول حدثا آنيّا على سبيل المثال، فإن من الممكن للكاتب لفت نظر المحرر إلى أنه سيتصرف بالمقال في حال عدم تلقيه ردا قبل موعد محدد.

إضافة إلى ما سبق:

– على الكاتب افتراض أنه آخر من يقرأ المقال قبل النشر. وهو ما يوجب ضرورة التحقق بشكل معمق من سلامة اللغة والأرقام والتواريخ والأسماء الواردة في المقال.

• إذ صحيح أن المقال سيُقرأ ويُحرّر من قبل محرر، كما سيُدقّق لغويا من قبل مدقق لغوي، لكن، مرة أخرى، فإن ضغوطات العمل اليومي داخل المؤسسات الإعلامية قد لا تتيح فعل ذلك بالصورة المثلى دائما.

• كذلك، فإن بعض الأخطاء المعلوماتية الواردة في المقال لا يكون من اليسير تنبه المحرر إليها؛ إذ يفترض في الأخير مستوى متقدما من الثقافة العامة، لكن حتما ليس الإحاطة بكل شيء بشكل متخصص وتفصيلي.

• وتسهم تلك العناية والتحقق، من ناحية أخرى، في زيادة فرص قبول المقال للنشر في الوقت المناسب؛ إذ يفضل المحررون، بشكل عام، ويعطون الأولوية، للمقالات المكتملة التي لا تستنزف كثير وقت وجهد.

– في حالة الكتابة بشكل منتظم، يُنصَح بوجود «مخزون أفكار مقالات» لدى الكاتب لا يرتبط بحدث آني؛ على نحو يمكّنه من اللجوء إليه في حال عدم وجود أحداث تستحق التعليق أو كان لا يملك المعرفة الكافية لكتابة مقال بشأن الأحداث الجارية.

خاتمة

يعد محل اتفاق بين كتاب المقالات الصحفية والمتخصصين في مجال الإعلام أنه ليست هناك وصفة محددة لكتابة مقال الرأي. رغم ذلك، تظل هناك مجموعة من المعايير والضوابط المهنية والأخلاقية التي لا بد من التزامها لضمان إنتاج مقال مؤثر ينال اهتمام القراء وتفاعلهم، تأييداً أو استثارة تفكير، وصولا إلى بناء الكاتب لاحقا قاعدة قرّاء مواظبين على متابعة إسهاماته.

إذ إن القرّاء، في كثير من الأحيان إن لم يكن جميعها، يطرحون بشكل تلقائي كثيرا من الأسئلة المرتبطة ببعض أهم معايير مقال الرأي وضوابطه، قبل الأخذ برأي كاتبه. من ذلك: على ماذا استند الكاتب في رأيه الذي يريد إقناعنا به؟ هل استند إلى حقائق فعلا، أم إلى مواقف أيديولوجية وانحيازات شخصية مسبقة؟ ما هو مصدر هذه الحقائق، هل هو مصدر موثوق؟ هل أورد الحقائق كاملة، أم أغفل بعضها مكتفيا بما يدعم رأيه فحسب؟ وإن لم تكن المعلومات متاحة للعامة، فكيف أمكن للكاتب الوصول إليها؟ ولماذا جرى تمكينه هو دون سواه من معرفة هذه المعلومات أساساً؟ هل الهدف هو التأثير في القراء باتجاه محدد يروج لرواية الجهة التي مكّنته حصريا من هذه المعلومات؟

كذلك، إن شعور القرّاء بأن الكاتب لم يبذل الجهد المطلوب في كتابة مقاله من خلال العناية باللغة، مثلا، لتلافي أخطاء بسيطة واضحة، أو وجود تكرار وحشو في المقال، قد يدفعهم إلى التشكك حتى في حقائق المقال الجوهرية، وبالتالي رفض الرأي الذي يقدمه.

ورغم أهمية كل المعايير والضوابط التي تحكم مقال الرأي، يظل الأهم هو أنه رغم مسماه، فإنه يجب أن يظل في جوهره رأيا يستند إلى الحقائق والمنطق. بخلاف ذلك، سيتحول من وسيلة لتنوير القرّاء؛ من خلال تقديم معلومة جديدة أو زاوية نظر مختلفة بشأن قضية ما، إلى كونه أداة تضليل، سواء جاء ذلك عن قصد أو نتيجة تراخ وإهمال في تحري الحقيقة، تحت ذريعة غير مقبولة، بأن المقال يعبر عن «رأي شخصي».

ومثل هذا التضليل سيرتد في النهاية على الكاتب والوسيلة الإعلامية ككل؛ إذ سيُنظَر إليهما بوصفهما مصدرين غير موثوقين للمعرفة، على أقل تقدير، هذا إن لم يغدوا برأي القرّاء مصدرا للأخبار الزائفة المضللة عمدا.

فالافتراض الأساسي الصحيح هنا، ولا سيما مع انتشار المعرفة نتيجة ثورة الاتصالات، هو أن القرّاء يملكون حدا أدنى من المعرفة يسعون إلى الارتقاء به، أو لديهم فضول معرفي سيدفعهم لقراءة مقالات (ومواد صحفية أخرى) تنطوي على آراء ووجهات نظر ومعلومات مغايرة. وهو ما يعني مقارنة الحقائق والحجج الواردة في كل منها، وكشف ضعف بعضها أو تزييفه للحقائق أو تشويهها.

هكذا، وبعبارة موجزة، فإن القاعدة العامة التي يجب أن تظل حاضرة أبدا في ذهن الكاتب، وتحكم عمله دائما، هي «ضرورة احترام القارئ واحترام ذكائه».

معهد
الجزيرة للإعلام

AJMInstitute

+974 44897666
institute@aljazeera.net
http://institute.aljazeera.net/ar